الشرق الأوسط

٢٤ - ٩ - ٩٥

وزير العمل البحريني لـ «الشرق الأوسط»:

البحرين ترفع كلفة استقدام العامل الأجنبي ابتداء من يناير المقبل

المنامة: من هناء بوحجي

في اطار السعي لتوفير فرص عمل جديدة للبحرينيين وللحد من الاعتماد على العمالة الاجنبية التي يصل عددها في البحرين الى حوالي 130 الف شخص او ما يعادل ربع عدد السكان المحليين، قررت البحرين رفع كلفة استقدام العمالة الاجنبية وذلك برفع رسوم استصدار رخص العمل الجديدة بنسبة 100% لتصل الى 100 دينار بحريني، ورفع تكلفة الرخص المجددة بنسبة 200% الى 150 ديناراً بحرينياً.

وقال وزير العمل البحريني، عبد النبي الشعلة لـ«الشرق الأوسط» ان هذا القرار سيكون ساري المفعول ابتداء من بداية يناير (كانون الثاني) المقبل 1996.

وعزا الشعلة تفاوت الزيادة في الرسوم التي كانت ثابتة للرخص الجديدة والمجددة عند 50 ديناراً بحرينياً الى ان الوزارة تسعى لجعل كلفة استمرار العامل الاجنبي اكبر بسبب ان بقاءه لفترة تزيد عن العامين وهي مدة رخصة العمل يكسبه المزيد من الخبرة ويجعل صاحب العمل اكثر تشبثا به كما يحرم البديل من المواطنين فرصة تجربة الالتحاق بهذه الاعمال. ومن شأن ارتفاع تكلفة التجديد ان تجعل صاحب العمل يعيدا لنظر في قرار استبقاء العامل الاجنبي.

● رخص العمل الجديدة ترتفع من 50 الى 100 دينار والتجديد الى 150 ديناراً

من جهة اخرى، قال الوزير، ان زيادة الرسوم ترتبط ارتباطا وثيقا بتمويل برامج التاهل والتدريب اذ تصب بشكل مباشر في تلك البرامج المفصلة للبحرينيين القادرين على العمل بحسب حاجات سوق العمل.

وقال الشعلة ان خطة الوزارة التي تقدمت بها لمجلس الوزراء البحريني تقوم على محورين اساسيين هما ضخ الاستثمارات الجديدة واستقطاب المشاريع لخلق المزيد من فرص العمل. والمحور الثاني احلال العمالة البحرينية محل العمالة الاجنبية بحيث ترتفع النسبة خلال الفترة المقبلة من 28% الى 80% في القطاع الخاص.

وأضاف انه تم تحديد نسب معينة معتمدة على اداء السوق في الوقت الحالي، ويتم دراستها وأكد انها مبنية على التوسع لا الانكماش.

وأشار الى ان نسبة البطالة المسجلة حاليا في سجلات الوزارة تبلغ 1.8% او ما يعادل 4409 اشخاص مما يسهل استيعابهم في سوق العمل الذي سجل نموا بلغ 5% خلال الخمس سنوات الماضية والمتوقع ان يستمر على هذا المعدل من النمو حتى العام 2000.

ورداً على سؤال «الشرق الأوسط» حول امكانيات فتح قنوات جديدة امام البحرينيين للعمل في دول الخليج المجاورة قال الوزير: «ان البحرين تهتم دائما بايجاد منافذ تمتص الفائض من العمالة» وأشار الى انه خلال الشهرين الماضيين تم توظيف نحو 150 شخصا بالتنسيق مع الجهات المعنية في دولة الكويت في مواقع عمل مناسبة وباجور مجزية.

وتوقع ان تستمر سبل التعاون بين البحرين ودول الخليج الاخرى بناء على توصيات القمة الخليجية التي عقدت في ديسمبر (كانون الأول) الماضي وفي ما يتعلق بمشكلة حملة الرخص الحرة (Free Visa) التي تعتبر احدى المشكلات المقلقة والتي تؤثر سلباً عل سوق العمل والعمل التجاري لارتباطها الوثيق بمشكلة السجلات التجارية قال الشعلة: «ان هذه المشكلة بالفعل مقلقة والوزارة تنسق في الوقت الحاضر مع وزارة التجارة ووزارة الداخلية لتعقب هؤلاء واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة بشأنهم».

وأضاف: «ان عدداً كبيراً من الانشطة الاقتصادية بات يعتمد على هذا النوع من العمالة لذا يجب عند التفكير في التخلص منها ان تكون السبل مدروسة وانسانية».